**الملتقى الدولي حول:**

**استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**

**استمارة المشاركة في الملتقى**

|  |  |
| --- | --- |
| **الاسم الكامل:** حميدي كلتوم  **الدرجة العلمية:** ماجستير  **مكان العمل:** أستاذة دائمة بجامعة يحي فارس-المدية-  **رقم الهاتف:**0774635647  **البريدالالكتروني:**keltoum.hamidi80@yahoo.fr | **الاسم الكامل:** حيولة إيمان  **الدرجة العلمية:** ماجستير  **مكان العمل:** أستاذة دائمة بجامعة المسيلة  **رقم الهاتف:**0794991932  **البريدالالكتروني:**hayoula\_mimi@hotmail.fr |
| **محور البحث: التنمية المستدامة وظاهرة البطالة**  **عنوان البحث:سبل تحقيق التشغيل الكامل في ظل التنمية المستدامة** | |

**سبل تحقيق التشغيل الكامل في ظل التنمية المستدامة**

**الملخص:**

يعتبر العامل البشري من أهم العناصر الحيوية و الإستراتيجية في التنمية المستدامة لأي مجتمع، مما استوجب على كل دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى الاهتمام به ، من خلال إتباع إستراتيجية تشغيل فعالة بما يحقق بلوغ الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.لاسيما في العصر الراهن المتسارع والمتنوع الاستحقاقات عصر المعلومات وتطور الاتصالات،عصر التعاون والتكتلات الاقتصادية، عصر الأزمات المالية والاقتصادية وتأثيراتها الخطيرة على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي مما استدعى وضع استراتيجيات عاجلة لمواجهة ظاهرة البطالة، الأمر الذي انشأ حتمية تحقيق الرفاهية البشرية والتنمية الاقتصادية بدون معزل عن حماية البيئة، من هنا جاءت إستراتيجية التنمية المستدامة كبرنامج شامل يبين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود المقبلة، حيث يعكس هذا البرنامج إجماعا عالميا والتزاما سياسيا واقتصاديا ،ثقافيا واجتماعيا من أعلى المستويات على التعاون الجماعي في مجال التنمية والبيئة.

في إطار ذلك سعت معظم دول العالم إلى السير باتجاه التنمية المستدامة بما فيها الجزائر الذي يعتمد هيكلها الاقتصادي أساسا على العنصر البشري المتركز تشغيله في القطاع العام، وعدم استجابة القطاع الخاص لحمل كفة ميزان التشغيل على غرار وجود سوق العمل غير النظامية مما أدى إلى ضعف أداء سوق العمل، إضافة إلى ذلك تعتمد الجزائر في تحقيق التنمية على تصدير المواد الأولية "البترول والغاز" التي تتميز بتذبذب أسعارها مما اثر على حصيلة الإيرادات وعلى البرامج التشغيل، لا سيما أن الدولة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة كهدف رئيسي ومستوى التشغيل الكامل كهدف جزئي من خلال إتباع جملة من الاستراتيجيات والمخططات آخرها المخطط الخماسي جاري التنفيذ.

**الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة- الشغيل – البطالة-**

Abstract:

The human factor of the most important elements vital and strategic in sustainable development of any society, which necessitated all countries in the world according to their political and economic interest in it, by following the strategy of operating effectively to achieve the goals of economic, social and political. Especially in the current era of accelerated and diversified benefits of the information age and the evolution of communication, the era of cooperation and economic blocs, the era of financial and economic crises and the effects of serious financial stability and global economic, prompting the development of strategies urgently to address the phenomenon of unemployment, which created the imperative of achieving human well-being and economic development without isolation for the protection of the environment, here came the strategy sustainable development as a comprehensive shows the work to be undertaken during the coming decades, where the program reflects the global consensus and commitment, politically, economically, culturally and socially from higher levels of collective cooperation in the field of development and the environment.

Under that expanded most of the world to move towards sustainable development, including Algeria, which supports economic structure mainly on the human element-centered operation in the public sector, and the lack of response of the private sector to get the pendulum of operating as a labor market irregular, leading to poor market performance work, in addition, depend Algeria in the development on the export of raw materials "of oil and gas," which is characterized by volatile prices, which affected the revenue and the programs running, especially as the state seeks to achieve sustainable development as a key objective and the level of full employment as a goal in part by following the a set of strategies and plans latest Five-Year Plan is underway.

 Key words: Sustainable development - laborer - Unemployment -

**المقدمة**

يعتبر جوهر المشكلة الاقتصادية في الأساس كيفية الاستخدام الأمثل والعقلاني للإمكانيات والموارد المتاحة إذ أن سوء استخدام هذه الإمكانيات ينتج عنه بالضرورة بطالة ، هذه الأخيرة التي تعني بمفهومها الواسع تعطيل عامل من عوامل الإنتاج (العامل الطبيعي، العامل البشري، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) كوجود أراضي فلاحيه غير مستغلة، رأس مال مكتنز غير مستثمر...) أما بمفهومها الضيق فتعني تعطيل العامل البشري أي وجود طاقات فكرية وعضلية غير مستغلة ، حيث تعاني جل اقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي مازالت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة الدول النامية لما ينتج عنها من أثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية ، من تعطيل للموارد لاسيما البشرية منها باعتبارها أهم العناصر الحيوية والإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ،لذا وجهت معظم دول العالم بما فيها الجزائر كل الجهود للقضاء على ظاهرة البطالة من خلال إيجاد سبل تشغيل فعالة بما يحقق التنمية المستدامة ـ

**المحور الأول: التنمية المستدامة وظاهرة البطالة ـ**

**1/مفهوم التنمية المستدامة** : (1)

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات ، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية ، لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة حيث قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات (اقتصادية ، بيئية ، اجتماعية وتكنولوجية) .

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد ، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني فتعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

وعلى الصعيد البيئي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية ، حيث يقابلها على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة للحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة: تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

حيث تتصف التنمية المستدامة بالصفات التالية :(2)

\_أن التنمية المستدامة أكثر شمولية من التنمية كونها أشد تداخلا و تعقيدا خاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .

\_أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي .

\_أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع .

\_أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الأخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها .

**2/متطلبات التنمية المستدامة:** يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

من جانب اقتصادي :(3)

\_ الحد من الإفراط في الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، خاصة في الدول المتقدمة حيث يزيد نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية ب33 مرة عن الهند من استهلاك النفط والغاز والفحم مما يعكس مستوى قياسيا من الاستهلاك لدى السكان في الدول الصناعية مقابل نظيراتها في الدول النامية .

\_الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية :أي إيقاف تبديد الموارد من خلال إجراء تخفيضات لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة ، عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

\_معالجة مشكلات التلوث العالمي خاصة من طرف الدول المتقدمة باعتبارها المتسببة وبنسب عالية، ولديها كافة في الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف.

\_تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة باعتبار الأولى متخصصة في السلع والخدمات المكثفة لعنصر العمل والثانية المكثفة لعنصر رأس المال والذي تعكسه صادرات وواردات كل مجموعة في ظل تباين أسعار كل جهة.

\_المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل ومكافحة ظاهرة البطالة من خلال إتباع سياسات تشغيل فعالة

\_تحديد أولويات للإنفاق الحكومي والحد من الإنفاق العسكري .

من جانب اجتماعي : (4)

\_ التحكم في النمو الديمغرافي باعتبار هذا الأخير يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير مختلف الخدمات .

\_توزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق حيث أن الاتجاهات الحالية تسعى إلى توسيع المناطق الحضرية كون تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية خطيرة ، في حين تهدف التنمية المستدامة للنهوض بالتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن ، من خلال اتخاذ تدابير خاصة بالإصلاح الزراعي واعتماد التكنولوجيا للحد من الآثار البيئية .

\_توفير الأمن وتطوير قطاع التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع بتوفير الغذاء والقضاء على الفقر والأمية.

\_الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير مناصب شغل في مختلف المجالات سواء لخرجي الجامعات أو لخرجي معاهد التكوين بالاعتماد على القطاع العام والخاص جنبا إلى جنب.

من جانب بيئي :

\_المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني والتصحر والانجراف، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على الغطاء النباتي والغابات من خلال عدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات.

\_المحافظة على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه العذبة بما يضمن إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

\_حماية المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، وزيادة مستوى سطح البحر وزيادة الأشعة فوق البنفسجية هذا بغرض زيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية .

من جانب تكنولوجي :(5)

\_ استعمال تكنولوجيات أنظف في كل المجالات لاسيما في المناطق الصناعية، خصوصا في الدول النامية.

\_تكثيف أنشطة البحث والتطوير من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد أساليب وطرق

قابلة للبقاء والاستدامة.

\_إشراك المنظمات الخاصة إلى جانب المنظمات العامة خصوصا أن الأولى تعتمد وبشكل كبير للتكنولوجيات الحديثة.

\_تتطلب التنمية المستدامة تعزيز تكوين قدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار لرفع المستوى العلمي والمعرفي .

وبذلك تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف من ضمنها القضاء على ظاهرة البطالة بإتباع الإجراءات السابقة الذكر .

**المحور الثاني: دور نظام المعلومات في مواجهة ظاهرة البطالة.**

تعتبر المعلومات من الحاجات الملحة التي يتم الاعتماد عليها سواء على المستوي الكلي أو على الجزئي باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه القرارات ، ويتحقق ذلك عن طريق بناء قاعدة للمعلومات هيكلها التوقعات والتنبؤات فهي تحمل مجموعة من البيانات حول موضوع معين وعملياته الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وبالإجراءات المناسبة ، حيث أن عملية معالجة البيانات تأخذ أشكالا عديدة كتطبيق عمليات حسابية موازنات ومعدلات ، طرق رياضية وإحصائية للوصول إلى المعلومات التي تساهم في تقليل عدم التأكد ، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مواكبة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وإفرازات البيئة الداخلية والخارجية الايجابية والسلبية بما فيها البطالة التي هي محور بحثنا هذا والذي يتأتى من خلال العناصر التالية :(6)

\_ملائمة المعلومات المستقاة من محيط البيئة الداخلية والخارجية حول البطالة في جميع التخصصات وبين كل الفئات بما يحقق اتخاذ الإجراءات اللازمة .

\_توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب أي يجب توفيرها وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة.

\_بعد أن يتم جمع البيانات والمعلومات يتم تبوبها حسب المناطق والتخصصات وكذا حسب الاحتياجات والإمكانيات بما يكفل السهولة والوضوح في تعامل معها.

\_لابد من التأكد من صحة ودقة المعلومات والبيانات من حيث عدد المتخرجين من المعاهد والجامعات ومن متطلبات سوق العمل، أي التأكد من الموارد والاحتياجات.

\_لابد أن تشتمل المعلومات على كل الإمكانيات والاحتياجات بصورة شاملة لكل العوامل في كل المناطق.

\_يجب أن تكون طريقة الحصول على المعلومات والبيانات وكيفية إدخالها ومعالجتها بتكلفة ملائمة، أي أن تكون قيمتها أكبر من تكلفتها.

وبذلك يعتبر نظام المعلومات الركيزة الأساسية في التنمية المستدامة للقضاء على ظاهرة البطالة .

**المحور الثالث: برامج التكوين وسياسة التشغيل.**

\_يعتبر العمل شرط ضروري للحياة البشرية باعتباره يلبي حاجات الناس المادية والروحية فهو يلعب دورا أساسيا في نسج العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

حيث تعرف قوة العمل في أي مجتمع بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل.

\_كما يعرف العمل على أنه العملية التي يختص بها الإنسان دون غيره ويستطيع من خلالها التأثير الصادق في الطبيعة وتكييفها من أجل إشباع حاجاته .

ولا يتحقق ذلك إلا بإتباع سياسات للتشغيل فعالة من خلال توفير جملة من الشروط تتمثل فيما يلي:

\_يجب بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية واقعية بمشاركة الهيئات والمنظمات العامة والخاصة والابتعاد قدر الإمكان على القرارات الظرفية العشوائية .

\_يجب أن تتصف هذه السياسات بالاستقرار النسبي في تطبيقها كما لا يخلو الأمر من اتصافها بالمرونة أي سرعة الاستجابة للتغيرات الواقعية والميدانية المتوسطة والطويلة المدى.(7)

\_يجب سن القوانين والتدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل لتسهيل العمل بموضوعية وشفافية بهدف تحقيقها وفي مسارها الحقيقي والموضوعي .

\_تشجيع القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام بإزالة العوائق الإدارية، وتسهيل الحصول على المشاريع وتحديد مدها بالإرشادات التكنولوجية وتشجيع الإنتاج المحلي وفتح الأسواق الداخلية والخارجية.(8)

\_تشجيع البنوك على منح القروض والمساعدات والتسهيلات المالية لاسيما في المراحل الأولى للمشاريع وتذليل كل الصعوبات والعراقيل.

\_تكوين شبكة تربط المشاريع والمنظمات الصغرى بنظراتها الكبرى بما يحقق تعاون وثيق بينهما .

\_تمكين سوق العمل من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين والتأهيل المناسب، وربطها ببرامج التكوين المهني والجامعي وتقديم الحوافز المباشرة وغير المباشرة لمختلف المنظمات لاستعاب المتخرجين كالإعفاء الجبائي مثلا .

\_إدماج سياسة التشغيل ضمن برامج التنمية الوطنية وتمكنها من الاستفادة من كافة الإجراءات والتدابير القانونية والمالية ، وإعطاءها الدور الكامل كشريك اقتصادي يتمتع بكل الحقوق .

\_ تفعيل دور دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة أو المشاريع القائمة الخاضعة للتوسيع من خلال تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء لتقرير نجاحها أو فشلها قبل الانطلاق فيها أو توسيعها .(9)

\_تدعيم الاستيراد والتصدير والمبادلات التجارية من خلال إعطاء مجال للتعاون المشترك بين الدول بإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف، لما لها من دور في خلق مناصب عمل وتبادل للخبرات والمهارات والتجارب وكذا التكنولوجيات الحديثة.

\_تقديم الدعم لبعض فئات المجتمع بإدراج برامج خاصة بهم كالشباب أو النساء أو ذوي الإجتياجات الخاصة من خلال مساعدتهم على إنشاء مقاولة صغيرة أو متوسطة قابلة للاندماج ضمن مخطط السياسة العامة للدولة .

\_تشجيع الإبداع والتطوير من خلال تقديم الحوافز والجوائز عن المشاريع الناجحة والرائجة في الجانب المعرفي والتكنولوجي في مجال الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية .(10)

الخاتمة:

حيث اتجهت معظم دول العالم صوب التنمية المستدامة باعتماد هيكل اقتصادي أساسه العامل البشري وتركيزه في القطاع العام والخاص على حدا سواء ، والقضاء على أسواق العمل غير نظامية وعدم الاعتماد على المواد الأولية في تحقيق التنمية لاسيما في الدول النامية في ظل سعي الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة كهدف كلي ومستوى التشغيل الكامل كهدف جزئي .

قائمة المراجع :

1/القاسمي خالد بن محمد ، أفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ص36 .

2/دوجلاس موسشيت ، ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2000 ص 167 .

3/محمد ماهر، تقليل البطالة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000 ص130.

4/ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003 ص199-200.

5/رعد حسن الصرن ، نظم الإدارة البيئية والايزو 14000، دار الرضا للنشر ،سوريا، الطبعة الأولى ،2001 ص34 .

6/راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004 ص24-26.

7/باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003 ص185.

8/مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر1993 ص16.

9/جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للنشر والطبع والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى،2000 ص125.

10/Guide de la qualité, du contrôle de la qualité et de la normalisation, Edition G, A, I (grand Alger livres) 2005 p 09.

**الفهـــــرس:**

الملخص

المقدمة

المحور الأول: التنمية المستدامة وظاهرة البطالة ـ

1/مفهوم التنمية المستدامة.

2/متطلبات التنمية المستدامة.

المحور الثاني: دور نظام المعلومات في مواجهة ظاهرة البطالة.

المحور الثالث: برامج التكوين وسياسة التشغيل.

قائمة المراجع

الخاتمة.